Media Monitoring Template

Table of Content

Kindly click on the LOGO of each medium to read full article

	Title				
	Website	http://www.annahar.com	Date		Page
	Title				
	Website	http://www.assafir.com	Date		Page
	Title	الحسن والقصار يبحثان مع المصارف الشراكة في التمويل مشاريع البنية التحتية			
	Website	www.almustaqbal.com	Date		Page
	Title	Kassar et El-Hassan se penchant sur le partenariat public-privé			
	Website	www.lorientlejour.com	Date		Page
	Title				
	Website	www.dailystar.co.uk	Date		Page
	Title	الحسن والقصار بحثا مع جمعية المصارف اشراكهم في تميل مشاريع الى البنى التحتية			
	Website	www.aliwaa.com.lb	Date		Page
	Title				
	Website	www.albayrakonline.com	Date		Page
	Title	الحسن والقصار عرضا مع جمعية المصارف كيفية تمويل مشاريع البنية التحتية			
	Website	www.alanwar.com	Date		Page
	Title	الحسن تلتقي الهيئات الاقتصادية			
	Website	www.aldiyaronline.com	Date		Page
	Title				
	Website	www.albaladonline.com	Date		Page
	Title	القصار والحسن يبحثان دعم المصارف مشاريع البنية التحتيةاجتماع مشترك بين "المالية وجمعية لامصارف للبحث في كيفية التمويل المصارف لمشاريع البنى التحتية.			
	Website	www.elshark.com	Date		Page
	Title				
	Website		Date		Page
	Title				
	Website		Date		Page

النهار

الحسن والقصار عرضا مع جمعية المصارف كيفية تمويل مشاريع البنية التحتية

عقد وزير الدولة عدنان القصار ووزيرة المال ريا الحسن أمس اجتماعاً في وزارة المال مع مجلس إدارة جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه، في حضور الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، تناول موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستعداد المصارف للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية.

طربيه

وقال طربيه بعد الإجتماع إنه جزء من سلسلة اجتماعات ستعقدها جمعية المصارف مع المختصين والمسؤولين للبحث في خطط الدولة لانهاض البنية التحتية بما يساعد على تكبير الاقتصاد وخلق فرص عمل واعادة الحيوية الى الاقتصاد اللبناني.

وأكد أن جمعية المصارف مهتمة بموضوع الشراكة بين القطاعين وانشأت لجنة لديها لدرس مشروع القانون المتعلق بها، والذي ستدرس أيضاً اللجنة القانونية. وشدد على ضرورة أن يأتي هذا المشروع ملبياً للقواعد الدولية للتمويل، لأن المصارف ستساعد في التمويل اذا تمت مراعاة هذه القواعد، اذ أنها ستستدرج تمويلاً طويل الأجل من الخارج.

وأوضح أن هذا لا يعني أن المصارف ستحجم عن توظيف السيولة المتوافرة لديها، لكن هذه السيولة تأتي من موارد قصيرة الأجل، في حين أن المشاريع المطلوب تمويلها طويلة الأجل وتحتاج الى تمويل طويل ومتوسط الأجل ستسعى المصارف الى استجلابه من الأسواق الدولية.

واعتبر طربيه أن مشروع الشراكة بين القطاعين الذي يجري البحث فيه الآن والذي لا بد من أن تبحث فيه اللجان النيابية، يجب ان يأتي بالفعل مساعداً لإمكان الحصول على التمويل، حتى لا يبقى حرف ميتاً، فنحن نريده مشروعاً حيوياً لأنه كفيل بخدمة الاقتصاد اللبناني ومعالجة موضوع الدين العام، ويساعد الدولة في أن تنزع عن كتفيها أثقالاً كبيرة جداً ناتجة عن حاجتها الملحة الى إعادة إنهاض البنية التحتية وخصوصاً الكهرباء والماء والاتصالات والهاتف والطرق. أضاف: ثمة حاجة حيوية الى التوظيف في هذه الحقول، وخصوصاً بعد عودة الازدهار والنمو، اذ باتت البنية التحتية لا تلبي حاجات الازدهار، ويجب أن تواكبها اعادة تحديث لهذه البنية، ولذلك نحن نعتبر أن هذا المشروع حيوي للبنان ومستقبله.

الموازنة الانجاز

ورداً على سؤال قال طربيه: اطلعنا على الخطوط الكبرى لمشروع الموازنة، والانجاز الأول انه ستكون لدينا موازنة بعد سنوات عدة من عدم إمكان إصدار موازنة. ما يهمنا هو ان

تتمة ٨

الحسن والقصار عرضا مع جمعية المصارف ...

ينخفض العجز في الموازنة، وهذا الانخفاض يجب ان يأتي من جهتين، الأولى ضبط الانفاق والحدّ من الهدر، والثانية تحسين الموارد الضريبية، ليس بالضرورة من طريق زيادة معدلات الضرائب، ولكن من طريق تحسين الجباية وتفعيلها وجعلها بالفعل تغطي كل فئات المجتمع في لبنان، بما يساعد في إيجاد حلول تدريجية لموضوع المديونية العامة.

وإذ وصف الزيادة على الضريبة على فوائد الودائع بأنها طفيفة، قال كان لنا رأي مفاده الا تشمل هذه الزيادة ودائع غير المقيمين في لبنان أي تلك المتدفقة من الخارج، اذا يجب الا نضع عوائق ضريبية إمامها بصورة تناقض ما يجري في دول أخرى، حيث تأتي الودائع غير المقيمين والودائع الاجنبية من دون ان تخضع لقيود ضريبية. ومن اجل الإبقاء على وضع لبنان التنافسي على الساحة الدولية، يجب عدم المبالغة بمثل هذا النوع من الضرائب. واعتبر أن تدني الفوائد في الأسواق الدولية ساعد لبنان في تجنب أضرار هذه الزيادة على ضريبة الفوائد، أما في حال تعدلت أسعار الفوائد الدولية فسيؤدي ذلك الى إلقاء عبء على تدفق الودائع الخارجية الى لبنان.

Back to Top

السفير

طربيه: لمراعاة القواعد الدولية في شراكة «العام» و«الخاص»

الحسن والقصار يبحثان والمصارف تمويل البنى التحتية

عقد وزير الدولة عدنان القصار ووزيرة المال ريّا الحسن أمس، اجتماعاً في وزارة المال مع مكتب مجلس جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه، بحضور الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، تناول موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستعداد المصارف للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية.

وقال طربيه إن «هذا الاجتماع هو جزء من سلسلة اجتماعات ستعقدها جمعية المصارف مع المختصين والمسؤولين للبحث في خطط الدولة لإنهاض البنية التحتية، بما يساعد على تكبير الاقتصاد وخلق فرص عمل وإعادة الحيوية إلى الاقتصاد اللبناني».

وأكد أن «جمعية المصارف مهتمة بموضوع الشراكة بين القطاعين وأنشأت لجنة لديها لدرس مشروع القانون المتعلق بها، والذي ستدرسه أيضا اللجنة القانونية». وشدد على ضرورة «أن يأتي هذا المشروع ملبياً للقواعد الدولية للتمويل، لأن المصارف ستساعد في التمويل اذا تمت مراعاة هذه القواعد، إذ أنها ستستدرج تمويلاً طويل الأجل من الخارج». وأوضح أن «هذا لا يعني أن المصارف ستحجم عن توظيف السيولة المتوافرة لديها، لكن هذه السيولة تأتي من موارد قصيرة الأجل، في حين أن المشاريع المطلوب تمويلها طويلة الأجل وتحتاج إلى تمويل طويل ومتوسط الأجل ستسعى المصارف إلى استجلابه من الأسواق الدولية».

واعتبر طربيه أن «مشروع الشراكة بين القطاعين الذي يجري بحثه الآن والذي لا بد من أن تبحثه اللجان النيابية، يجب أن يأتي بالفعل مساعداً لإمكان الحصول على التمويل، حتى لا يبقى حرفاً ميتاً، فنحن نريده مشروعاً حيوياً لأنه كفيل بخدمة الاقتصاد اللبناني ومعالجة موضوع الدين العام، ويساعد الدولة على أن تنزع عن كتفيها أثقالاً كبيرة جداً ناتجة من حاجتها الملحة إلى إعادة إنهاض البنية التحتية وخصوصاً الكهرباء والماء والاتصالات والهاتف والطرق».

وأضاف «ثمة حاجة حيوية إلى التوظيف في هذه الحقول، وخصوصاً بعد عودة الازدهار والنمو، إذ باتت البنية التحتية لا تلبي حاجات الازدهار، ويجب أن تواكبها إعادة تحديث لهذه البنية، ولذلك نحن نعتبر أن هذا المشروع حيوي للبنان ولمستقبله».

ورداً على سؤال، قال طربيه «اطلعنا على الخطوط الكبرى لمشروع الموازنة، والانجاز الأول أنه ستكون لدينا موازنة بعد سنوات عدة من عدم إمكان إصدار موازنة». وأضاف: «ما يهمنا هو أن ينخفض العجز في الموازنة، وهذا الانخفاض يجب أن يأتي من جهتين، الأولى ضبط الإنفاق والحد من الإهدار، والثانية تحسين الموارد الضريبية، ليس بالضرورة عن طريق زيادة معدلات الضرائب، ولكن من خلال تحسين الجباية وتفعيلها وجعلها بالفعل تغطي كل فئات المجتمع في لبنان، بما يساعد على إيجاد حلول تدريجية لموضوع المديونية العامة».

دعوة وزيرة المال للقاء الهيئات

استقبلت وزيرة المال ريّا الحسن أمس، وفداً من غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، وجه إليها الدعوة إلى لقاء مع الهيئات الاقتصادية تستضيفه الغرفة في أيار المقبل.

ووافقت الحسن على تلبية الدعوة، سيركز اللقاء على البحث في العلاقة بين القطاع الخاص ووزارة المال، وفي تعزيز البيئة الاستثمارية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وشدد نائب رئيس الغرفة غابي تامر على أهمية هذه الشراكة، مؤكداً «رغبة القطاع الخاص في أن يساعد الدولة، لكي تتمكن هي بدورها من خدمة الناس على أفضل نحو».

بعد ذلك، التقت الحسن ممثلي القطاع الخاص في اللجنة التشاورية المشتركة بين وزارة المال والقطاع الخاص، وبحثت معهم في مجموعة مواضيع تتعلق بالإجراءات الضريبية، سعياً إلى تحسين مناخ الأعمال وتذليل العوائق والمشاكل التي تعترض عمل القطاع الخاص.

Back to Top

المستقبل
AL MOUSTAQBAL

الحسن والقصار يبحثان مع المصارف الشراكة في تمويل مشاريع البنية التحتية

● من اجتماع الحسن والقصار مع جمعية المصارف (دالاتي ونهرا)

عقد وزير الدولة عدنان القصار ووزيرة المال ريّا الحسن اجتماعاً في وزارة المال أمس، مع مكتب مجلس جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه، بحضور الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، تناول موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستعداد المصارف للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية.

وقال طربيه إن «هذا الاجتماع هو جزء من سلسلة اجتماعات ستعقدها جمعية المصارف مع المختصين والمسؤولين للبحث في خطط الدولة لانهاض البنية التحتية، بما يساعد على تكبير الاقتصاد وخلق فرص عمل وإعادة الحيوية الى الاقتصاد اللبناني».

وأكد أن «جمعية المصارف مهتمة بموضوع الشراكة بين القطاعين، وأنشأت لجنة لديها لدرس مشروع القانون المتعلق بها، والذي ستدرسه أيضا اللجنة القانونية». وشدد على ضرورة «أن يأتي هذا المشروع ملبياً للقواعد الدولية للتمويل، لأن المصارف ستساعد في التمويل اذا تمت مراعاة هذه القواعد، اذ أنها ستستدرج تمويلاً طويل الأجل من الخارج».

وأوضح أن «هذا لا يعني أن المصارف ستحجم عن توظيف السيولة المتوافرة لديها، لكن هذه السيولة تأتي من موارد قصيرة الأجل، في حين أن المشاريع المطلوب تمويلها طويلة الأجل وتحتاج الى تمويل طويل ومتوسط الأجل ستسعى المصارف الى استجلابه من الأسواق الدولية».

واعتبر طربيه أن «مشروع الشراكة بين القطاعين الذي يجري بحثه الآن والذي لا بد من أن تبحثه اللجان النيابية، يجب ان يأتي بالفعل مساعداً لإمكان الحصول على التمويل، حتى لا يبقى حرفاً ميتاً، فنحن نريده مشروعاً حيوياً لأنه كفيل بخدمة الاقتصاد اللبناني ومعالجة موضوع الدين العام، ويساعد الدولة على أن تنزع عن كتفيها أثقالاً كبيرة جداً ناتجة عن حاجتها الملحة الى اعادة انهاض البنية التحتية وخصوصاً الكهرباء والماء والاتصالات والهاتف والطرق».

أضاف «ثمة حاجة حيوية الى التوظيف في هذه الحقول، الضريبية، ليس بالضرورة من طريق زيادة معدلات الضرائب، ولكن من طريق تحسين الجباية وتفعيلها وجعلها بالفعل تغطي كل فئات المجتمع في لبنان، بما يساعد على ايجاد حلول تدريجية لموضوع المديونية العامة».

واذ وصف الزيادة على الضريبة على فوائد الودائع بأنها «طفيفة»، قال «كان لنا راي مفاده الا تشمل هذه الزيادة ودائع غير المقيمين في لبنان أي تلك المتدفقة من الخارج، اذا يجب الا نضع عوائق ضريبية امامها بصورة تناقض ما يجري في دول اخرى، حيث تأتي الودائع لغير المقيمين والودائع الاجنبية من دون ان تخضع لقيود ضريبية، ومن اجل الابقاء على وضع لبنان التنافسي على الساحة الدولية يجب عدم المبالغة بمثل هذا النوع من الضرائب». واعتبر أن «تدني الفوائد في الاسواق الدولية ساعد لبنان على تجنب اضرار هذه الزيادة على ضريبة الفوائد، اما في حال تعدلت أسعار الفوائد الدولية فسيؤدي ذلك الى القاء عبء على تدفق الودائع الخارجية الى لبنان».

من جهة ثانية، استقبلت الوزيرة الحسن وفداً من غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، وجه اليها الدعوة الى لقاء مع الهيئات الاقتصادية تستضيفه الغرفة في أيار المقبل. ووافقت على تلبية الدعوة الى اللقاء الذي سيركز على البحث في العلاقة بين القطاع الخاص ووزارة المال، وفي تعزيز البيئة الاستثمارية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وشدد نائب رئيس الغرفة غابي تامر على أهمية هذه الشراكة، مؤكداً «رغبة القطاع الخاص في أن يساعد الدولة، لكي تتمكن هي بدورها من خدمة الناس على أفضل نحو».

بعد ذلك، التقت الوزيرة الحسن ممثلي القطاع الخاص في اللجنة التشاورية المشتركة بين وزارة المال والقطاع الخاص، وبحثت معهم في مجموعة مواضيع تتعلق بالاجراءات الضريبية، سعياً الى تحسين مناخ الأعمال وتذليل العوائق والمشاكل التي تعترض عمل القطاع الخاص.

Back to Top

L'Orient LE JOUR

Brèves

Kassar et el-Hassan se penchent sur le partenariat public-privé

Le ministre d'État Adnane Kassar s'est réuni hier avec la ministre des Finances, Raya el-Hassan, en présence du président de l'Association des banques du Liban (ABL), Joseph Torbey, et du secrétaire général du Haut Comité de privatisation (HCP), Ziyad Hayeck, pour débattre des moyens de financer des projets d'infrastructure dans le pays dans le cadre du partenariat public-privé. M. Torbey a souligné à cette occasion la disposition des banques libanaises à contribuer au financement de ces projets, notamment à la lumière de l'excès des liquidités sur le marché.

Par ailleurs, la ministre des Finances a reçu hier le représentant du secrétaire général des Nations unies au Liban, Michael Williams, ainsi qu'une délégation de la Chambre de commerce, d'industrie et d'agriculture de Beyrouth (CCIAB) qui lui a transmis une invitation à une rencontre avec les organismes économiques qui se tiendra en mai.

Back to Top

THE DAILY STAR LEBANON

Back to Top

الأنوار

الحسن والقصار بحثا مع جمعية المصارف اشراكهم في تمويل مشاريع الى البنى التحتية

في إطار الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص واستعداد المصارف لتمويل مشاريع البنية التحتية عقد وزير الدولة عدنان القصار ووزيرة المال ريا الحسن اجتماعا في وزارة المال مع مكتب مجلس جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه وحضور الامين العام للمجلس الاعلى للخصخصة زياد حايك.

وقال طربية بعد الإجتماع إنه «جزء من سلسلة اجتماعات ستعقدها جمعية المصارف مع المختصين والمسؤولين للبحث في خطط الدولة لانهاض البنية التحتية بما يساعد على تكبير الاقتصاد وخلق فرص عمل واعادة الحيوية الى الاقتصاد اللبناني».

واكد أن «جمعية المصارف مهتمة بموضوع الشراكة بين القطاعين وانشأت لجنة لديها لدرس مشروع القانون المتعلق بها، والذي ستدرس أيضاً اللجنة القانونية». وشدد على ضرورة «أن يأتي هذا المشروع ملبياً للقواعد الدولية للتمويل، لأن المصارف ستساعد في التمويل اذا تمت مراعاة هذه القواعد، اذ أنها ستستدرج تمويلاً طويل الأجل من الخارج». واوضح أن «هذا لا يعني أن المصارف ستحجم عن توظيف السيولة المتوافرة لديها، لكن هذه السيولة تاتي من موارد قصيرة الأجل، في حين أن المشاريع المطلوب تمويلها طويلة الأجل وتحتاج الى تمويل طويل ومتوسط الأجل ستسعى المصارف الى استجلابه من الأسواق الدولية».

اضاف: «وثمة حاجة حيوية الى التوظيف في هذه الحقول، وخصوصاً بعد عودة الازدهار والنمو، اذ باتت البنية التحتية لا تلبي حاجات الازدهار، ويجب أن تواكبها اعادة تحديث لهذه البنية، ولذلك نحن نعتبر أن هذا المشروع حيوي للبنان ومستقبله».

الحسن

استقبلت وزيرة المال ريا الحسن وفدا من غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، وجه اليها الدعوة الى لقاء مع الهيئات الاقتصادية تستضيفه الغرفة في أيار المقبل. ووافقت على تلبية الدعوة الى اللقاء الذي سيركز على البحث في العلاقة بين القطاع الخاص ووزارة المال، وتعزيز البيئة الاستثمارية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وشدد نائب رئيس الغرفة غابي تامر على أهمية هذه الشراكة، مؤكدا «رغبة القطاع الخاص في أن يساعد الدولة، لكي تتمكن بدورها من خدمة الناس على أفضل نحو».

بعد ذلك، التقت الوزيرة الحسن ممثلي القطاع الخاص في اللجنة التشاورية المشتركة مع وزارة المال، وبحثت معهم في مجموعة مواضيع تتعلق بالاجراءات الضريبية، سعيا الى تحسين مناخ الأعمال وتذليل العوائق والمشاكل التي تعترض عمل القطاع الخاص.

ر الأكثر تمايزاً فيها الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ن لا تلاقي موازنة ٢٠١٠ صعوبات في مجلسي الوزراء والنواب

الأوسط ردود فعل شاجبة، سيّما أن هذه الحملة جاءت، وكما أكد علي ذلك رئيس مجلس إدارة الشركة محمد الحوت «لحماية موظف فاسد».

وردّ الحوت في مؤتمر صحفي على الحملة التي تناولت الشركة وقال: «إن هدف الحملة حماية موظف فاسد اتخذت إدارة الشركة قراراً بفصله بعدما أمهلته تقديم استقالة طوعية».

أضاف: «كما أن الحملة جاءت رداً على ابتعاد الشركة عن ممارسة سياسات طائفية ومذهبية في حق الموظفين».

وفنّد الحوت بالوقائع ما أقدم عليه الموظف الفاسد الذي كان مديراً لإحدى محطات الشركة في أفريقيا إذ ارتكب مخالفات إدارية عدة على فترات زمنية طويلة.

القصّار

أكد وزير الدولة رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصّار «أن القطاع المصرفي على كامل الاستعداد للمشاركة في تمويل المشاريع الاستثمارية المتوافرة في قطاعات البنية التحتية، شرط توافر الأرضية القانونية والتشريعية المناسبة للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص».

وأوضح القصّار أن القطاع المصرفي حريص على مواصلة دوره الأساسي في دعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان.

من جهته قال رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه «إن سيولة القطاع المصرفي اللبناني تتيح له أن يعلن تكراراً استعداده التام لتحمّل التبعات التي يفرضها علينا موقعنا الريادي والمحوري في الحياة الاقتصادية اللبنانية، ووضع إمكانات القطاع في تقديم التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية على أساس مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص»، مشترطاً توافر الأرضية القانونية المناسبة لهذا الشراكة.

السيولة الجاهزة للمصارف

تقدّر السيولة الجاهزة للإقراض لدى القطاع المصرفي بحوالى ١٣ مليار دولار استخدم جزء منها في تمويل تسهيلات الإقراض السكني وهو جزء بسيط، ويبقى جزء كبير يمكن أن تساهم به المصارف في تمويل المشاريع بطريقة الشراكة أو الاستثمار، وهذه الطريقة يمكن أن توفر المال من دون العودة الى تكبير حجم الدين العام الى الناتج المحلي.

ميزان المدفوعات

سجّل ميزان المدفوعات خلال شهر شباط الماضي فائضاً قدره حوالي ٧٥٨ مليون دولار ليصل الفائض التراكمي الى حوالي ٧١٤ مليون دولار على اعتبار أن الميزان سجل عجزاً في الشهر الأول من السنة بلغ حوالى ٤٤ مليون دولار، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، فإن فائض ميزان المدفوعات ارتفع حوالى ٥٢ مليون دولار حيث كان حوالي ٦٦٤ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها حوالي ٧,٥ في المئة، مع الإشارة هنا الى أن عملية شراء حصة مجموعة هرمس المصرية في بنك عودة والتي نفذت خلال الأشهر الماضية ساهمت بخفض فائض ميزان المدفوعات ولو بشكل محدود حيث بلغت قيمة الصفقة ما يقارب المليار دولار.

الإندماج المصرفي

قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «إن مصرف لبنان لن يوافق على أي عملية دمج بين أول مصرف»، إلا انه أكد أنه «يشجع عمليات الدمج بين المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم إذا أرادت هي ذلك».

وذكّر سلامة بموضوع تكوين مجالس إدارة المصارف، مشيراً الى أن المركزي بدأ إعداد دراسة في هذا الشان، متمنياً على المصارف أن تأخذ في الاعتبار، عند تكوين مجالس إدارتها، المتطلبات الحديثة المستوحاة من بازل٢.

وأشار الحاكم الى أن الزيادة الحاصلة في الودائع تشير الى تطور الأخيرة خلال الشهرين الأولين من هذه السنة وتقدر بنسبة ٨ و١١ في المئة، وهي جيدة للسوق المحلية إلا أنها قابلة للانخفاض وفق تطورات السنة، كذلك عادت وزارة المال الى السوق عبر إصدارات سندات الخزينة، وتطور حجم التوظيفات على نحو لافت بحيث تعدى المليار دولار للقطاع الخاص، زيادة حركة المقاصة بين ٥٠ و٦٠ في المئة عن السنة السابقة.

Back to Top

البيرق

لحسن والقصار عرضا مع جمعية المصارف تمويل مشاريع البنية التحتية

طربيه: قانون الشراكة بين القطاعين يجب ان يراعي القواعد الدولية

نان القصار ووزيرة المال ريا الحسن أمس اجتماعاً
ن ادارة جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه، في
جلس الاعلى للخصخصة زياد حايك، تناول موضوع
العام والخاص، واستعداد المصارف للمشاركة في
تحتية.

حث في مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام
بياً ودور المصارف في تمويل مشروعات البنية
أن هذا الاجتماع يأتي استكمالاً للاجتماع الذي كان
ر بتاريخ ٩ نيسان الجاري مع وفد جمعية المصارف
لسيد حسن.

هنئة الوزيرة الحسن على انجاز مشروع الموازنة وما
جابية على المناخ الاقتصادي في البلد، حيث رجحت
ز النسبة المتوقعة للنمو والمحددة بحوالي ٥٪.

ن أهمية تعاون جميع الاطراف في سبيل اقرار مشروع
نظم العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ويسمح
اص في تمويل أو تنفيذ أو ادارة مشروعات البنية
لتنموية الاساسية من الكهرباء والطاقة المتجددة
ة بالأخص وأنه يوفر صيغة قانونية يفتقر اليها
اشراك القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية
يؤمن التوازن والضمان لجميع الاطراف والمصلحة
عام وشددوا على أهمية النهوض بهذه المشروعات
ية للاقتصاد الوطني وفوائدها المباشرة على
اع الاستثماري بشكل عام ولفتوا الى ان الاستعداد
يرها من هيئات القطاع الخاص من شأنه أيضاً أن
يمياً ودولياً في تسريع عجلة تنفيذ المشاريع بما
دور الاقتصادي، ويخفف من الاعباء على المالية

ة التنموية لمشروع القانون الذي يركز على تنظيم
سح فوائده في استقطاب طاقات القطاع الخاص الى
ع الانماء المتوازن، امتثالاً بما يجري حديثاً في الدول

تابعة العمل والتنسيق في هذا المجال على أساس
مع الجهات والسلطات المعنية بالموضوع، حيث
جتماع مع دولة الرئيس نبيه بري، رئيس مجلس
ساسي له ولمجلس النواب في دعم وتعجيل اقرار
ع الاجراءات المتصلة به كما تم الاتفاق على عقد

- الحسن والقصار خلال لقائهما وفد جمعية المصارف برئاسة طربيه - (دالاتي ونهرا)

اجتماع بتاريخ ٢٧ نيسان في جمعية المصارف بحضور الاختصاصيين القانونيين في الجمعية والجهات الرسمية المعنية لمناقشة مختلف الجوانب المتصلة بمشروع القانون المقترح، بما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والقطاع الخاص ومصلحة الاقتصاد الوطني بشكل أساسي.

القصار

وقال القصار: «ان القطاع المصرفي والقطاع الخاص اللبناني بشكل عام على أتم الاستعداد لمساعدة الدولة في تسهيل انجاز قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي نعوّل عليه كثيراً لفتح آفاق جديدة ودور متجدد وأساسي للقطاع الخاص، لكي يكون شريكاً رئيسياً في تحقيق التطلعات التنموية للمجتمع اللبناني بكافة أطيافه. ونحن مؤمنون ولدينا الارادة والقدرة على المضي قدماً في استثمار طاقات مجتمع الاعمال اللبناني لمزيد من النمو والتنمية والارتقاء الى المستوى الذي يستحقه اقتصادنا».

طربيه

وقال طربيه بعد الاجتماع انه جزء من سلسلة اجتماعات ستعقدها جمعية المصارف مع المختصين والمسؤولين للبحث في خطط الدولة لانهاض البنية التحتية بما يساعد على تكبير الاقتصاد وخلق فرص عمل وإعادة الحيوية الى الاقتصاد اللبناني».

وأكد أن «جمعية المصارف مهتمة بموضوع الشراكة بين القطاعين وأنشأت لجنة لديها لدرس مشروع القانون المتعلق بها، والذي ستدرس ايضاً اللجنة القانونية». وشدد على ضرورة «أن يأتي هذا المشروع ملبياً للقواعد الدولية للتمويل، لان المصارف ستساعد في التمويل اذا تمت مراعاة هذه القواعد، اذ انها ستستدرج تمويلاً طويل الاجل من الخارج». وأوضح أن «هذا لا يعني ان المصارف ستحجم عن توظيف السيولة المتوافرة لديها، لكن هذه السيولة تأتي من موارد قصيرة الاجل، في حين ان المشاريع المطلوب تمويلها طويلة الاجل وتحتاج الى تمويل طويل ومتوسط الاجل ستسعى المصارف الى استجلابه من الاسواق الدولية».

واعتبر طربيه ان «مشروع الشراكة بين القطاعين الذي يجري البحث فيه الآن والذي لا بد من أن تبحث فيه اللجان النيابية، يجب ان يأتي بالفعل مساعداً لامكان الحصول على التمويل، حتى لا يبقى حرفاً ميتاً، فنحن نريده مشروعاً حيوياً لانه كفيل بخدمة الاقتصاد اللبناني ومعالجة موضوع الدين العام، ويساعد الدولة في أن تنزع عن كتفيها أثقالاً كبيرة جداً ناتجة عن حاجتها الملحة الى اعادة انهاض البنية التحتية وخصوصاً الكهرباء والماء والاتصالات والهاتف والطرق».

أضاف: ثمة حاجة حيوية الى التوظيف في هذه الحقول، وخصوصاً بعد عودة الازدهار والنمو، اذ باتت البنية التحتية لا تلبي حاجات الازدهار، ويجب أن تواكبها اعادة تحديث لهذه البنية، ولذلك نحن نعتبر ان هذا المشروع حيوي للبنان ومستقبله».

ورداً على سؤال قال طربيه: اطلعنا على الخطوط الكبرى لمشروع الموازنة، والانجاز الاول انه ستكون لدينا موازنة بعد سنوات عدة من عدم امكان اصدار موازنة، ما يهمنا هو أن ينخفض العجز في الموازنة، وهذا الانخفاض يجب أن يأتي من جهتين، الاولى ضبط الانفاق والحد من الهدر، والثانية تحسين الموارد الضريبية، ليس بالضرورة من طريق زيادة معدلات الضرائب، ولكن من طريق تحسين الجباية وتفعيلها وجعلها بالفعل تغطي كل فئات المجتمع في لبنان، بما يساعد في ايجاد حلول تدريجية لموضوع المديونية العامة».

وإذ وصف الزيادة على الضريبة على فوائد الودائع بأنها «طفيفة»، قال «كان لنا رأي مفاده الا تشمل هذه الزيادة ودائع غير المقيمين في لبنان اي تلك المتدفقة من الخارج، اذ يجب الا نضع عوائق ضريبية امامها بصورة تناقض ما يجري في دول اخرى، حيث تأتي الودائع غير المقيمين والودائع الاجنبية من دون ان تخضع لقيود ضريبية. ومن اجل الابقاء على وضع لبنان التنافسي على الساحة الدولية، يجب عدم المبالغة بمثل هذا النوع من الضرائب». واعتبر ان «تدني الفوائد في الاسواق الدولية ساعد لبنان في تجنب أضرار هذه الزيادة على ضريبة الفوائد، أما في حال تعدلت اسعار الفوائد الدولية فسيؤدي ذلك الى القاء عبء على تدفق الودائع الخارجية الى لبنان».

Back to Top

الأنوار
Al Anwar

الحسن والقصار عرضا مع جمعية المصارف كيفية تمويل مشاريع البنية التحتية

عقد وزير الدولة عدنان القصار ووزيرة المال ريا الحسن أمس اجتماعاً في وزارة المال مع مجلس إدارة جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه، في حضور الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، تناول موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستعداد المصارف للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية.

طربيه

وقال طربيه بعد الإجتماع إنه جزء من سلسلة اجتماعات ستعقدها جمعية المصارف مع المختصين والمسؤولين للبحث في خطط الدولة لانهاض البنية التحتية بما يساعد على تكبير الاقتصاد وخلق فرص عمل واعادة الحيوية الى الاقتصاد اللبناني.

وأكد أن جمعية المصارف مهتمة بموضوع الشراكة بين القطاعين وانشأت لجنة لديها لدرس مشروع القانون المتعلق بها، والذي ستدرس أيضاً اللجنة القانونية. وشدد على ضرورة أن يأتي هذا المشروع ملبياً للقواعد الدولية للتمويل، لأن المصارف ستساعد في التمويل اذا تمت مراعاة هذه القواعد، اذ أنها ستستدرج تمويلاً طويل الأجل من الخارج.

واوضح أن هذا لا يعني أن المصارف ستحجم عن توظيف السيولة المتوافرة لديها، لكن هذه السيولة تأتي من موارد قصيرة الأجل، في حين أن المشاريع المطلوب تمويلها طويلة الأجل وتحتاج الى تمويل طويل ومتوسط الأجل ستسعى المصارف الى استجلابه من الأسواق الدولية.

واعتبر طربيه أن مشروع الشراكة بين القطاعين الذي يجري البحث فيه الآن والذي لا بد من أن تبحث فيه اللجان النيابية، يجب ان يأتي بالفعل مساعداً لإمكان الحصول على التمويل، حتى لا يبقى حرف ميتاً، فنحن نريده مشروعاً حيوياً لأنه كفيل بخدمة الاقتصاد اللبناني ومعالجة موضوع الدين العام، ويساعد الدولة في أن تنزع عن كتفيها أثقالاً كبيرة جداً ناتجة عن حاجتها الملحة الى إعادة إنهاض البنية التحتية وخصوصاً الكهرباء والماء والاتصالات والهاتف والطرق. اضاف: ثمة حاجة حيوية الى التوظيف في هذه الحقول، وخصوصاً بعد عودة الازدهار والنمو، اذ باتت البنية التحتية لا تلبي حاجات الازدهار، ويجب أن تواكبها اعادة تحديث لهذه البنية، ولذلك نحن نعتبر أن هذا المشروع حيوي للبنان ومستقبله.

الموازنة الانجاز

ورداً على سؤال قال طربيه: اطلعنا على الخطوط الكبرى لمشروع الموازنة، والانجاز الأول انه ستكون لدينا موازنة بعد سنوات عدة من عدم إمكان إصدار موازنة. ما يهمنا هو ان

تتمة ٨

الحسن والقصار عرضا مع جمعية المصارف ...

ينخفض العجز في الموازنة، وهذا الانخفاض يجب ان يأتي من جهتين، الأولى ضبط الانفاق والحدّ من الهدر، والثانية تحسين الموارد الضريبية، ليس بالضرورة من طريق زيادة معدلات الضرائب، ولكن من طريق تحسين الجباية وتفعيلها وجعلها بالفعل تغطي كل فئات المجتمع في لبنان، بما يساعد في إيجاد حلول تدريجية لموضوع المديونية العامة.

وإذ وصف الزيادة على الضريبة على فوائد الودائع بأنها طفيفة، قال كان لنا رأي مفاده الا تشمل هذه الزيادة ودائع غير المقيمين في لبنان أي تلك المتدفقة من الخارج، اذا يجب الا نضع عوائق ضريبية إمامها بصورة تناقض ما يجري في دول أخرى، حيث تأتي الودائع غير المقيمين والودائع الاجنبية من دون ان تخضع لقيود ضريبية. ومن اجل الإبقاء على وضع لبنان التنافسي على الساحة الدولية، يجب عدم المبالغة بمثل هذا النوع من الضرائب. واعتبر أن تدني الفوائد في الأسواق الدولية ساعد لبنان في تجنب أضرار هذه الزيادة على ضريبة الفوائد، أما في حال تعدلت أسعار الفوائد الدولية فسيؤدي ذلك الى إلقاء عبء على تدفق الودائع الخارجية الى لبنان.

وزيرة المال تلتقي الهيئات الاقتصادية في أيار وتؤكد على التمسك بعدم زيادة الدين

الوزيرة الحسن والهيئات الاقتصادية

استقبلت وزيرة المال ريّا الحسن بعد ظهر امس الجمعة وفداً من غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، وجه اليها الدعوة الى لقاء مع الهيئات الاقتصادية تستضيفه الغرفة في أيار المقبل.

ووافقت الحسن على تلبية الدعوة الى اللقاء الذي سيركز على البحث في العلاقة بين القطاع الخاص ووزارة المال، وفي تعزيز البيئة الاستثمارية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وشدّد نائب رئيس الغرفة غابي تامر على أهمية هذه الشراكة، مؤكداً رغبة القطاع الخاص في ان يساعد الدولة، لكي تتمكن هي بدورها من خدمة الناس على أفضل نحو

بعد ذلك، التقت الوزيرة الحسن ممثلي القطاع الخاص في اللجنة التشاورية المشتركة بين وزارة المال والقطاع الخاص، وبحثت معهم في مجموعة مواضيع تتعلق بالإجراءات الضريبية، سعياً الى تحسين مناخ الأعمال وتذليل العوائق والمشاكل التي تعترض عمل القطاع الخاص.

موازنة طموحة

من جهة اخرى، اعتبرت الوزيرة الحسن ان موازنة لبنان للعام ٢٠١٠ طموحة وتوسيعية، ويبقى الهم الا يزيد الدين بوتيرة اسرع من نمو الاقتصاد.

وقالت الوزيرة الحسن لـ«ام تي في»: لا مشكلة لدينا وسنردّ على كل الأسئلة التي سيطرحها الناس ونحن نتصرف بكل شفافية في هذا الموضوع. وأشارت إلى أن ثمة محاولة في الموازنة تعكس أولويات الناس وتمت ترجمتها إلى أرقام تلبية أيضاً لحاجاتهم، مشددة على أن موازنة لبنان للعام ٢٠١٠ طموحة وتوسيعية، وهمّنا ألا يزيد ديننا بوتيرة أسرع من نمو الاقتصاد.

ورأت أن الموازنة تلبي حاجات الناس وتعكس فعلياً جدية الحكومة بمعالجة المشكلات البنيوية، وقالت نريد أن نبدأ بموازنة نظيفة ولدينا تقديمات كثيرة، من فروقات المتعهدين للإستملاكات وصندوق الجنوب وهناك ايضاً متأخرات كبيرة تراكمت على مرّ السنوات، وأي شخص لديه شيء من الدولة يجب ان يأخذ حقه.

أضافت: تمسكنا وإصرارنا على مبدأ الحفاظ على وتيرة احتواء الدين العام على الناتج المحلي.

شطبة قلم لإلغاء الدين

وأشارت إلى أن الموازنة بُنيت على فرضية نمو بنسبة ٥,٤ في المئة، كما لحظت زيادة طفيفة في الضرائب والرسوم مع استدانة مضبوطة، لافتة إلى أن الضرائب على الفوائد تمس أصحاب الودائع الكبيرة، ونحن لم نضع خيار زيادة الـ TVA ولكن لا يمكننا بشطبة قلم إلغاء الدين العام والرسوم، كما أن خفض الضرائب على البنزين لا تستطيع وزارة المال تحمله.

Back to Top

النهار

Back to Top

البلد

مشروع الموازنة يبتعد عن زيادة الضريبة تفادياً للأعباء

تناول وزير الدولة عدنان القصار ووزيرة المال ريا الحسن مع مجلس إدارة جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه، موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستعداد المصارف للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية.

■ الحسن: هدفنا ألا يزيد دينّا بوتيرة أسرع من نمو الإقتصاد (داللتي ونهرا)

صدى البلد

أكد طربيه أن "جمعية المصارف معنية بموضوع الشراكة بين القطاعين وأنشأت لجنة لديها لدرس مشروع القانون المتعلق بها، والذي ستدرس أيضاً اللجنة القانونية".

توظيف السيولة

وشدد على ضرورة "أن يأتي هذا المشروع ملبياً للقواعد الدولية للتمويل، لأن المصارف ستساعد في التمويل اذا تمت مراعاة هذه القواعد، اذ أنها ستستدرج تمويلاً طويل الأجل من الخارج". وأوضح أن "هذا لا يعني أن المصارف ستحجم عن توظيف السيولة المتوافرة لديها، لكن هذه السيولة تأتي من موارد قصيرة الأجل، في حين أن المشاريع المطلوب تمويلها طويلة الأجل وتحتاج الى تمويل طويل ومتوسط الأجل ستسعى المصارف الى استجلابه من الأسواق الدولية".

الشراكة بين القطاعين

واعتبر أن "مشروع الشراكة بين القطاعين الذي يجري البحث فيه الآن والذي لا بد من أن تبحث فيه اللجان النيابية، يجب أن يأتي بالفعل مساعداً لإمكان الحصول على التمويل، حتى لا يبقى حرف ميتاً، فنحن نريده مشروعاً حيوياً لأنه كفيل بخدمة الاقتصاد اللبناني ومعالجة موضوع الدين العام".

وإذ وصف الزيادة على الضريبة على فوائد الودائع بأنها "طفيفة"، قال "كان لنا رأي مفاده ألا تشمل هذه الزيادة ودائع غير المقيمين في لبنان أي تلك المتدفقة من الخارج، اذا يجب ألا نضع عوائق ضريبية امامها بصورة تناقض ما يجري في دول أخرى، حيث تأتي الودائع غير المقيمين والودائع الاجنبية من دون ان تخضع لقيود ضريبية، ومن اجل الإبقاء على وضع لبنان التنافسي على الساحة الدولية، يجب عدم المبالغة بمثل هذا النوع من الضرائب".

المشاكل البنيوية

من جهة أخرى، أكدت الحسن في برنامج تلفزيوني أن هناك "إرادة لمعالجة المشاكل البنيوية في الإقتصاد ولدينا فرصة ذهبية يجب أن نستثمرها ونبني على القاعدة الايجابية التي لدينا". وأشارت إلى أن "ثمّة محاولة في الموازنة تعكس أولويات الناس وتمت ترجمتها إلى أرقام تلبية أيضاً لحاجات الناس"، مشددة على أن "موازنة لبنان للعام 2010 طموحة وتوسيعية وهمنا ألا يزيد دينّا بوتيرة أسرع من نمو الاقتصاد". وأوضحت أن "هناك أربعة مستويات إرتكزتْ عليها لوضع الموازنة، أولها زيادة الإنفاق الاستثماري التي تحفظ النمو وتحسن الخدمات، وثانيا زيادة في التقديمات الإجتماعية والصحيّة والتربويّة، وثالثاً برمجة تسديد مؤسسات الدولة للمؤسسات العامة والخاصة الناتجة عن تراكمات السنين السابقة، وأخيراً التمسك بمبدأ الحفاظ على وتيرة نموّ الدين".

وأشارت إلى أن "الموازنة بُنيت على فرضيّة نمو بنسبة 4,5 %، كما لحظت زيادة طفيفة في الضرائب والرسوم مع استدانة مضبوطة". وأشارت إلى أن "الضرائب على الفوائد تمسّ أصحاب الودائع الكبيرة، ونحن لم نضع خيار زيادة الـTVA ولكن لا يمكننا بشطبة قلم إلغاء الدين العام والرسوم، كما أن تخفيض الضرائب على البنزين لا تستطيع وزارة المالية تحملها".

رأى مقرر لجنة المال والموازنة النائب روبير فاضل أن ثمة "توازناً دقيقاً" في مشروع الموازنة الذي رفعته وزيرة المال ريا الحسن الى مجلس الوزراء، واصفاً إياه بأنه "ضيقة طموحة". مشيداً "بتخصيص الاعتمادات اللازمة في الموازنة المقترحة لمعالجة أولويات المواطنين، من خلال تحسين الخدمات والبنى التحتية"، من دون اللجوء الى اي اعباء ضريبية اضافية "موجعة للناس".

وقال "إن رفع الموازنة الى مجلس الوزراء هو بمثابة اشارة الانطلاق لمسار اقرارها في المؤسسات الدستورية، ونأمل ان يتم تسريع اقرار المشروع قدر الامكان، لأن الأمر لم يعد يحتمل اي تأخير". وأشاد فاضل "بتخصيص الاعتمادات اللازمة في الموازنة المقترحة لمعالجة أولويات المواطنين، من خلال تحسين الخدمات والبنى التحتية". ورحّب بالاعتمادات الجديدة التي تضمنتها مشروع الموازنة، وخصوصاً الاعفاء من رسوم التسجيل في المدارس الرسمية ورسوم الامتحانات، معتبراً ان "هذه المعطيات مجتمعة حولت الموازنة الى بشرى سعيدة للناس بعد كل الكلام الذي سمعوه عن زيادات ضريبية موجعة لهم".

Back to Top

الشرق

طربيه لتمويل يلبي القواعد الدولية

القصار والحسن يبحثان دعم المصارف مشاريع البنية التحتية

عقد وزير الدولة عدنان القصار ووزيرة المال ريا الحسن امس، اجتماعا في وزارة المال مع مكتب مجلس جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه، في حضور الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، وتناول موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستعداد المصارف للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية.

وقال طربيه إن "هذا الاجتماع هو جزء من سلسلة اجتماعات ستعقدها جمعية المصارف مع المختصين والمسؤولين للبحث في خطط الدولة لانهاض البنية التحتية بما يساعد على تكبير الاقتصاد وخلق فرص عمل واعادة الحيوية الى الاقتصاد اللبناني".

وأكد أن "جمعية المصارف مهتمة في موضوع الشراكة بين القطاعين وانشأت لجنة لدرس مشروع القانون المتعلق بها، والذي ستدرسه ايضا اللجنة القانونية". وشدد على "ضرورة أن يأتي هذا المشروع ملبيا للقواعد الدولية للتمويل".

واعتبر أن "مشروع الشراكة بين القطاعين الذي يجري بحثه الآن والذي لا بد من أن تبحثه اللجان النيابية، يجب ان يأتي بالفعل مساعدا لامكان الحصول على التمويل، حتى لا يبقى حرفا ميتا، فنحن نريده مشروعا حيويا لأنه كفيل خدمة الاقتصاد اللبناني ومعالجة موضوع الدين العام". ويساعد الدولة على أن تنزع من كتفيها اثقالا كبيرة جدا ناتجة عن حاجتها الملحة الى اعادة انهاض البنية التحتية وخصوصا الكهرباء والماء والاتصالات والهاتف والطرق". ورداً على سؤال قال طربيه "طلعنا على الخطوط الكبرى لمشروع الموازنة، والانجاز الأول أنه ستكون لدينا موازنة بعد سنوات عدة من عدم امكان اصدار موازنة". واضاف "ما يهمنا هو ان ينخفض العجز في الموازنة، وهذا الأنخفاض يجب ان يأتي من جهتين، الأولى ضبط الانفاق والحد من الاهدار، والثانية تحسين الموارد الضريبية، ليس بالضرورة من طريق زيادة معدلات الضرائب ولكن عن طريق تحسين الجباية وتفعيلها وجعلها بالفعل تلغي كل فئات المجتمع في لبنان، بما يساعد على ايجاد حلول تدريجية لموضوع المديونية العامة".

القصار والحسن مع جمعية المصارف (داللتي ونهرا)

واذا وصف الزيادة على الضريبة على فوائد الودائع بأنها "طفيفة"، قال "كان لنا رأي مفاده الا تشمل هذه الزيادة ودائع غير المقيمين في لبنان أي تلك المتدفقة من الخارج، اذا يجب الا نضع عوائق ضريبية امامها بصورة تناقض ما يجري في دول اخرى، حيث تأتي ودائع غير المقيمين والودائع الاجنبية من دون ان تخضع لقيود ضريبية، ومن اجل الابقاء على وضع لبنان التنافسي على الساحة الدولية يجب عدم المبالغة بمثل هذا النوع من الضرائب".

من جهة اخرى استقبلت وزيرة المال بعد ظهر امس وفدا من غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، وجه اليها الدعوة الى لقاء مع الهيئات الاقتصادية لتخفيف الغرفة في آيار المقبل. ووافقت على تلبية الدعوة الى اللقاء الذي سيمركز على البحث في العلاقة بين القطاع الخاص ووزارة المال، وتعزيز البيئة الاستثمارية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وشدد نائب رئيس الغرفة غالب ناصر على اهمية هذه الشراكة، مؤكدا "رغبة القطاع الخاص في ان يساعد الجوانب التي تمكن بدورها من خدمة الناس على افضل نحو". بعد ذلك التقت الوزيرة الحسن ممثلي القطاع الخاص في اللجنة التشاورية المشتركة مع وزارة المال، وبحثت معهم في مجموعة مواضيع تتعلق بالاجراءات الضريبية، سعيا الى تحسين مناخ الأعمال وتذليل العوائق والمشاكل التي تعترض عمل القطاع الخاص.

Back to Top

الحياة

المصارف تدرس الشراكة مع القطاع العام

"المركزي اللبناني" قلق من ارتفاع الدين

□ بيروت – «الحياة»

■ بعد إعلان مشروع موازنة هذه السنة، الذي أكد على الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل المشاريع الاستثمارية تفادياً للاستدانة وزيادة حجم الدين العام الذي توقع المشروع بلوغه ٥٥ بليون دولار هذه السنة، وبعد موقف جمعية مصارف لبنان التي أكدت استعداد القطاع المصرفي للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية، اجتمع وزير الدولة اللبناني عدنان القصار ووزيرة المال اللبنانية ريّا الحسن أمس في حضور أعضاء مجلس الجمعية برئاسة جوزف طربيه، والأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، للبحث في آلية هذه الشراكة.

ورجحت الحسن أن «يتمكن لبنان من تجاوز نسبة ٥ في المئة متوقعة للنمو».

وأعلن القصار «مساعدة الدولة في تسهيل إنجاز قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص». وأكد طربيه أن الجمعية «مهتمة بموضوع الشراكة بين القطاعين وأنشأت لجنة لدرس مشروع القانون المتعلق بها»، لافتاً إلى المساعدة في التمويل «في حال روعيت فيه القواعد الدولية، لأنها ستستدرج تمويلاً طويل الأجل من الخارج». وأوضح أن «هذا لا يعني إحجام المصارف عن توظيف السيولة المتوافرة، لكن هذه السيولة تأتي من موارد قصيرة الأجل، في حين أن المشاريع المطلوب تمويلها طويلة الأجل وتحتاج الى تمويل طويل ومتوسط الأجل».

وعن مشروع الموازنة، اعتبر طربيه أن «الإنجاز الأول يتمثل في أن تكون لدينا موازنة بعد سنوات عدة من تعذّر إصدارها». وشدد على أهمية «خفض العجز الذي يجب أن ينتج من ضبط الإنفاق والحد من الإهدار، ومن تحسين الموارد الضريبية، ليس بالضرورة من طريق زيادة معدلات الضرائب، بل بتحسين الجباية وتفعيلها».

وإذ رأى أن زيادة الضريبة على فوائد الودائع «طفيفة»، أشار إلى رأي المصارف بـ «ألّا تشمل هذه الزيادة ودائع غير المقيمين في لبنان أي تلك المتدفقة من الخارج، بهدف الإبقاء على وضع لبنان التنافسي على الساحة الدولية». واعتبر أن «تدني الفوائد في الأسواق الدولية ساعد لبنان على تجنّب أضرار هذه الزيادة على ضريبة الفوائد، أما في حال تعدّلت أسعار الفوائد الدولية فسيؤدي ذلك إلى إلقاء عبء على تدفق الودائع الخارجية الى لبنان».

واعتبر نائب حاكم مصرف لبنان سعد عنداري في تصريح إلى وكالة «رويترز»، أن المصرف المركزي «قلق إزاء ارتفاع الدين العام والعجز المتوقع اللذين كُشف النقاب عنهما في مشروع الموازنة». لكن أوضح أن نظراً الى الوقت الذي سيستغرقه المجلس النيابي للمصادقة على المشروع، يصبح «صعباً الوصول إلى مبلغ الإنفاق الوارد فيها». وتوقع أن تنمو الإيرادات في شكل يتجاوز البيانات الواردة في الموازنة، التي يجب اختبارها في سياق اقتصاد نما في شكل كبير في الأعوام الماضية».

Back to Top

zawya

Back to Top

Back to Top